جيش المجاهدين: اسقاط الاباتشي بداية الانتقام لاغتصاب عبير العشائر العراقية تطالب الحكومة بالرد على جرائم الامريكيين

بغداد ـ «القدس العربي» ـ من ضياء السامرائي:

نشر جيش المجاهدين شريط فديو يظهر فيه إصابة مروحية امريكية نوع اباتشي وهي تهوي مشتعلة بعد إصابتها بصاروخ ارض جو فوق منطقة زراعية، وجاء هذا الشريط المرفق ببيان سمي بغزوة ابناء المعتصم ثائرا لاغتصاب الفتاة العراقية عبير قاسم في منطقة المحمودية.

وقال البيان: فليعلموا باننا اخذنا عهداً على انفسنا بان لا يهنأ لنا بال او تغمض لنا عين قبل ان نرد الصاع صاعين ونزلزل الارض تحت اقدامهم بعون الله واول هذه العمليات هي اسقاط طائرة نوع اباتشي شمال غرب بغداد ولله الفضل والمنة.

وعلى صعيد متصل طالب رؤساء العشائر والوجهاء في مدينة الديوانية الحكومة العراقية باتخاذ موقف حازم إزاء تجاوزات القوات الامريكية في المحمودية والصقلاوية، وهددوا بـ«إعادة تاريخ الاجداد» إذا لم تسلم الحكومة الامريكية الجندي المتهم باغتصاب فتاة عراقية وقتلها مع اسرتها.

وقال بيان صادر عن تجمع كبير عقده رؤساء العشائر في مضيف رئيس عشائر (الخزاعل) السيد حمد الحمود بالديوانية بمناسبة ثورة العشرين، إن رؤساء العشائر «ينتظرون رد الحكومة على الفعلة (واقعة الإغتصاب) التي يندى لها جبين كل عراقي في اسرع وقت ممكن».

وهدد البيان، الذي تسلمت «القدس العربي» نسخة منه، بان العشائر العراقية «سيكون لها موقف يعيد تاريخ الاجداد، في حالة عدم تسليم الحكومة الامريكية لهذا المجرم (الجندي) ومن معه.. الذين ارتكبوا جريمة اغتصاب (عذراء المحمودية)». حسب نص البيان.

كما هدد شيوخ العشائر والوجهاء «بانطلاق شرارة مقاومة من الجنوب.. على غرار (ثورة العشرين)،إذا لم يتم تسليم هذا الجندي والمتورطين معه».

وناشد شيوخ العشائر الامم المتحدة والمحاكم التابعة لها «بالضغط على امريكا لتسليم الجندي فورا»، مشددين على ان عمليات الإدانة «لن تكفي العراقيين للثأر من هؤلاء المجرمين».

ودعا الشيوخ في بيانهم الاحزاب والكيانات السياسية العراقية «لاتخاذ موقف يتناسب مع حجم (تلك) الجريمة.. والجرائم الاخرى التي ارتكبها الجيش الامريكي بحق ابناء العراق».

عراقيون يتجمعون حول باص للحجاج الايرانيين تعرض لهجوم بسيارة مفخخة في الكوفة امس (ا ف ب)

مسؤولون يقللون من اهمية مطالب المالكي رفع الحصانة عن الجنود الامريكيين

لندن ـ «القدس العربي»:

قلل مسؤولون امريكيون من امكانية السماح للحكومة العراقية التحقيق ومحاكمة الجنود الامريكيين الذين يرتكبون جرائم في العراق. فقد ترك المتحدث باسم الجيش الامريكي في العراق وليام كادويلفي تعليق على تصريحات نوري المالكي في الكويت الامر مفتوحا للتفاوض، حيث قال للصحافيين ان مسألة حصانة الجنود الامريكيين امر قانوني وانه سيتشاور مع المحامين العسكريين في الامر. واضاف قائلا ان الجنود الامريكيين ضيوف على الحكومة العراقية، مؤكدا على سيادتها واستعداد الامريكيين الجلوس والتفاوض. ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن مستشارين قانونيين قولهم ان السماح للعراقيين بمحاكمة جنود امريكيين سيكون تنازلا غير مسبوق ولكنه لن يحدث. ذلك ان حصانة الجنود هي اول شرط تشترطه الحكومة الامريكية قبل ارسال الجنود للخارج. ولهذا السبب رفضت الحكومة الامريكية الانضمام لمحكمة جرائم الحرب الدولية في هولندا لانها لا تريد ان يحاكم جنودها امامها. كما اصدر الكونغرس الامريكي تشريعا في عام 2002 حدد فيه تعاون امريكا مع الامم المتحدة وقوات حفظ السلام التابعة لها الا اذا تم ضمان حصانتهم من المحاكمة. ونقلت «واشنطن بوست» عن باحثة في القانون الدولي في جامعة فاندربلت، ناشفيل، قولها ان واشنطن سمحت في بعض الحالات لحكومات اجنبية بمحاكمة جنودها، اليابان والفلبين، الا ان هذا القرار اتخذ بناء على حالات خاصة وظل موضوع الحصانة للجنود قائما.

وقالت الباحثة انها لا تعتقد ان الحكومة الامريكية ستسمح للحكومة العراقية بمحاكمة الجنود. وجاء الجدل حول حصانة الامريكيين بعد الكشف عن حادث اغتصاب الفتاة عبير قاسم وقتلها ثم محاولة حرق جسدها، من قبل جنود في المارينز، ووجه الجيش اتهامات الى الجندي ستيفن غرين، الذي فصل من الجيش، حيث نقل من العراق في نيسان (ابريل) الماضي، بعد ان قال المسؤولون عنه ان السبب في ترحيله هو «مشاكل شخصية». وفصل غرين رسميا من الجيش في 16 ايار (مايو). واعتبرت صحف ان تصريحات المالكي ستثير غضب الامريكيين وقد توسع الفجوة بين البلدين. واعلن المالكي ان الحكومة العراقية ستفتح تحقيقا في الحادث.

ويتركز الخلاف حول القرار 17 والذي اعلنت عنه سلطة التحالف المؤقت المنحلة التي ترأسها بول بريمر، والذي ينص على ان حصانة «الدبلوماسيين والجنود والمتعهدين مع قوات التحالف او السفارة من القانون العراقي». ولكن هذا القرار يلقى الان معارضة بعد كشف مجلة «التايم» الامريكية عن مجزرة حديثة في تشرين الثاني (نوفمبر) العام الماضي والتي قتل فيها 24 شخصا.

ونقل عن نائب عراقي قوله انه باسم الحصانة تم ارتكاب العديد من الجرائم سواء من الجنود او القوات الامنية المتعاونة. وقال مسؤول في الحزب الاسلامي العراقي انه في الوقت الذي يحقق فيه الجيش الامريكي بالجرائم الكبيرة مثل حديثة والمحمودية، الا ان هناك الكثير من الجرائم التي ترتكب تحت هذا القانون ولا يتم التحقيق فيها. ونقلت الصحيفة عن مسؤول عراقي قوله ان المالكي يأمل بتعديل قانون الحصانة عند الحديث عن تجديد قرار الامم المتحدة لبقاء القوات الامريكية في العراق. وبنفس السياق قال قريب العائلة التي قتلها الامريكيون ابو فراس الجنابي انه كان اول من دخل البيت في المزرعة التي ارتكب فيها الجنود جريمتهم. وقال انه لم يتخيل يوما المشهد الذي شاهده في حياته خاصة عندما وجد جثة قريبته فخرية طه محسن، وزوجها قاسم حمزة رشيد. وقال ان جثة قاسم كانت في زاوية الغرفة، برأس متهشم فيما كانت ابنته الصغيرة هديل قربه، اما عبير فكانت في الغرفة المجاورة، ولاحظ ابو فراس حروقا من اسفل معدتها الى رجليها.

وقال انه قام بتغطية جثتها بقماش وخرج مع زوجته. وتقول صحيفة «لوس انجليس تايمز» ان ابو فراس الذي لا يبعد بيته عن بيت العائلة الا نصف ميل بدأ يصرخ ويطلب النجدة ولكن لا احد حضر. وقال ابو فراس انه وزوجته وجدا الولدين اللذين نجيا من الحادث لانهما كانا في المدرسة. واكد مخاوف والدة عبير من الامريكيين، حيث زارت العائلة بيته قبل الجريمة، واشتكت فخرية من تحرشات الجنود. وبعد الجريمة رجع لليبت ووجد السكان يحاولون اخذ ما تبقى للعائلة، وعندما سأل ان كان للعائلة اعداء اجابوا قائلين ان قاسم كان مزارعا فقير الحال.

المالكي يقر بأن جهاز الشرطة اصبح «شريكا في القتل»

■ بغداد ـ اف ب: اعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي امس الخميس ان الحكومة العراقية قررت اعادة هيكلة «جهاز حماية المنشآت» التابع للدولة، معترفا بانه يرتكب تجاوزات وصلت الى حد «الشراكة في القتل».

واكد المالكي في الوقت نفسه انه سيطلب مراجعة «الحصانة» التي تتمتع بها القوات الاجنبية في العراق.

واضاف في مؤتمر صحافي ان جهاز حماية المنشآت «الذي يضم 160 الف شرطي يتقاضون روابتهم من الدولة» اصبح بعض اعضائه يمارسون تجاوزات كثيرة تصل الى «الشراكة في القتل».

وقال «لا نسمح لمثل هذه المؤسسة ان تتحول الى ميليشيا»، مؤكدا ان مجلس الوزراء قرر في اجتماعه امس اعادة هيكلة هذا الجهاز واتخاذ الاجراءات الكفيلة بضبط عمله من خلال ربطه «بمديريات داخل وزارتي الدفاع والداخلية» او داخل احدى هاتين الوزارتين.

واكد رئيس الوزراء العراقي انه سيبدأ على الفور «مخاطبة المسؤولين عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق» لمطالبتهم بمراجعة الامر رقم 17 الصادر في 27 حزيران (يونيو) 2004 عن الحاكم المدني السابق للعراق بول بريمر والذي يمنح الحصانة لافراد هذه القوة مما يعفيهم من المثول امام القضاء العراقي.

واكد انه بعد الاعلان هذا الاسبوع عن حادث اغتصاب فتاة عراقية من قبل جندي امريكي وقتلها مع ثلاثة من افراد اسرتها في المحمودية في اذار (مارس) الماضي «لم تعد اخطاء القوات المتعددة الجنسيات قابلة للاستمرار».

واضاف انه لا بد من وضع حد لهذه الامور من خلال «مراجعة الحصانة التي يتمتع بها افراد هذه القوات (بموجب الامر رقم 17) والبحث في مشاركة عراقية في التحقيقات».

وتابع «ارتكبت اخطاء كثيرة قبل حادث المحمودية من قبل القوات المتعددة الجنسيات تثير احزان واستنكار الشعب العراقي الذي لا يمكن ان يقبل بمثل هذه الجريمة البشعة التي المته كثيرا».

واعلنت وزارة العدل الامريكية الاثنين انه تم توجيه الاتهام الى الجندي الامريكي السابق ستيفن غرين (21 عاما) الذي يشتبه في انه اغتصب امرأة ثم قتلها مع ثلاثة من افراد عائلتها قرب مدينة المحمودية في العراق في آذار (مارس) الماضي.

واكد المالكي ان مجلس الوزراء «قرر بالاجماع منع كل النشاطات السياسية الحزبية داخل الجامعات ومنع كل النقابات والاتحادات من العمل داخل الجامعة» للحد من عمليات «الاغتيال والقتل» التي يتعرض لها اساتذة الجامعات والطلبة والتي وصفها بانها «مؤامرة من الارهابيين تستهدف افراغ العراق من علمائه».

واوضح ان هذا القرار اتخذ لان «بعض اسباب التوتر في الجامعات هو النشاطات التي تقوم بها بعض الاحزاب السياسية داخلها او الافكار التي تطرح وهي افكار خلافية ربما تكون بين هذا الطرف او ذاك مما يخلق حالة من الاحتقان والعداء قد تنعكس احيانا الى قتل الطلبة او الاساتذة».

وتابع «هذا لا يعني اننا نمنع النشاط الحزبي في العراق انما هذا حماية للجامعات وللاساتذة».

واكد انه ستمنع كذلك «الصور والشعارات التي هي مثار للاختلاف بين الطلبة حتى يبقى الحرم الجامعي محفوظا، هذا بالاضافة الى اجراءات تتعلق بسكن الاساتذة والاطباء وايجاد حراسات للجامعات والاستاذة ودوريات من رجال الامن لحمايتهم».

وقالت وزارة التعليم العالي في بيان اصدرته مؤخرا ان 120 من اساتذة الجامعات اغتيلوا منذ سقوط نظام صدام حسين عام 2003.

وتفيد مصادر امنية ان قرابة 200 من الاساتذة والباحثين وموظفي الجامعات قتلوا منذ غزو العراق.

طارق عزيز بدأ اضرابا عن الطعام بحسب محاميه

■ عمان ـ اف ب: قال محامي نائب رئيس الوزراء العراقي في نظام الرئيس المخلوع صدام حسين امس الخميس ان طارق عزيز بدأ امس اضرابا عن الطعام احتجاجا على منع قوات التحالف التي تدير مكان احتجازه له من توقيع «الوكالة القانونية».

وقال المحامي عزت عارف المكلف بالدفاع عن عزيز في بيان تلقاه مكتب فرانس برس في عمان «انه بدا امس اضرابا عن الطعام احتجاجا على عدم الاستجابة لمطالبه».

واوضح عارف «زرت عزيز بناء على الطلب المقدم من قبل المحامي الى المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان بعد حصول الموافقة من قوات التحالف التي تدير مكان اعتقاله من اجل توقيع الوكالة القانونية بصفتي محاميه».

واضاف عارف «لم تسمح قوات التحالف التي تدير المعتقل بتقديم هذه الوكالة وتوقيعها من قبل السيد عزيز».

وطلب عارف من المحكمة «اعتماد الوكالة المنوحة من قبل زوجة طارق عزيز فيوليت يوسف سعيد وابنه زياد والمرسلة الى المحامي الايطالي» موضحا ان «عزيز على علم تام بهذه الاجراءات».

وقالت المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان ان «طلب عزيز يندرج ضمن اجراءات الطوارىء وفقا للبند 39 والذي يعطي الحق للمحكمة التحقق من القضايا بناء على اجراءات طارئة على الرغم من منع قوات الولايات المتحدة والقوات البريطانية للمحامي عزت عارف العراقي من زيارة عزيز».

وقال محامي عزيز الايطالي جيوفاني دي ستيفانو انه كتب للمحكمة قائلا ان «عزيز حرم من ابسط حقوقه (...) وانه بذلك لا يوجد اي فرصة لحصوله على محاكمة عادلة».

واوضح دي ستيفانو ان عارف منع على مدى يومين من الدخول الى عزيز بحجة ان القوات المسؤوله عن مكان احتجازه «تواجه مشكلة في السيطرة على المعتقلين».

واضاف ان «الولايات المتحدة وبريطانيا تاملان ان تمنعا محكمة عالمية قانونية معترف بها من النظر في قضية عزيز».

وقال دي ستيفانو انه «نتيجة لذلك اعلن عزيز والمعتقلون اضرابا عن الطعام وهذا يوم حزين للقضاء الدولي». وقد سلم عزيز نفسه للقوات الامريكية اثر سقوط بغداد ولم توجه اليه اي تهمة حتى الان.

وتطالب عائلته ومحاموه بصورة مستمرة باطلاق سراحه بسبب حالته الصحية المتردية.

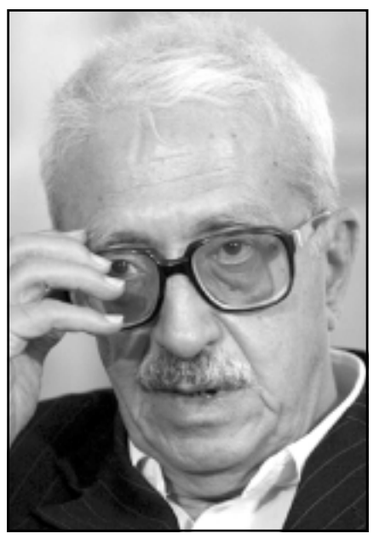

طارق عزيز

قوات امريكية وعراقية تقتحم مستشفى بالرمادي

بغداد ـ «القدس العربي»:

اعلن بيان عسكري امريكي الخميس ان قوات عراقية مدعومة من قوات التحالف فتشت احد المستشفيات شمال مدينة الرمادي، قال البيان انه كان يستخدم كمركز لنشاطات المسلحين.. لكن لم يتم القبض على اي منهم.

وقال البيان الذي صدر في بغداد ان «قوات التحالف بدأت عملية البحث داخل المبنى المكون من سبعة طوابق والبنايات المجاورة حوالي الساعة الواحدة والنصف من صباح الخميس (بعد منتصف ليل الاربعاء).. وانهت البحث في الساعة التاسعة والنصف صباحا».

ونوه البيان الى ان القوات المشتركة «لم تلق مقاومة تذكر.. ولم تكن هناك تقارير عن اصابات في صفوف القوات العسكرية او المدنيين كنتيجة لعملية التفتيش»، وافاد عن العثور على «مخبأ واحد للاسلحة مع مواد لصنع القنابل».

الحكيم يتراجع عن مطالبته بالعفو عن قتلة الأمريكيين

جلال طالباني مستاء من وضع زوجة صدام وابنته في لائحة للمطلوبين

بغداد ـ «القدس العربي» ـ من هاني عاشور:

اعلن الرئيس العراقي جلال طالباني تحفظه على ورود اسمي زوجة صدام وابنته في قائمة المطلوبين الـ 41 التي اعلنها مستشار الامن القومي العراقي موفق الربيعي قبل يومين فيما اعتبر ان هناك عددا من المجرمين في هذه القائمة حسب وصفه ولكن لا بد من المطالبة بهم بطريقة قانونية.

واكد طالباني انه ليس من اللائق إدراج اسم زوجة صدام وابنته ضمن قائمة المطلوبين، وجاء تحفظ طالباني بعد يوم واحد على تصريحات ادلى بها مسؤولون عراقيون تشير الى مساهمة رغد الابنة الكبرى للرئيس السابق صدام حسين في دعم عمليات العنف في العراق.

وقال الطالباني في مؤتمر صحافي ببغداد «لم أكن أفضل وضع ساجدة ورغد في هذه القائمة كونهما سيدتين». وأضاف «اعتقد أن هناك عددا من المجرمين في هذه القائمة، لكني اعترض على طريقة المطالبة بهم، وكنت أفضل أن تكون عن طريق المحاكم التي تصدر أوامر القبض عليهم مشفوعة بالأدلة الثبوتية».

وكان الربيعي أعلن بداية الاسبوع الحالي عن قائمة من المطلوبين تضم (41) اسما منهم زوجة وابنة صدام حسين الرئيس العراقي المخلوع وعزة الدوري وقياديين سابقين في حزب البعث وعدد من ابنائهم يقيمون الان في دول عربية.

الى ذلك نفى بيان صادر عن المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق الذي يتزعمه عبد العزيز الحكيم ما تناقلته بعض وسائل الاعلام حول دعوة رئيس المجلس للعفو عن قتلة الامريكيين في العراق.

وجاء في البيان ان التصريحات التي نشرت للحكيم «كانت مقتطفة بطريقة مجتزأة وغير دقيقة مما شوه مراميها عما ورد في الاصل حيث ذكرت عبارات من قبيل ان الحكيم يدعو للعفو عن قتلة الأمريكان وغير ذلك».

واوضح البيان ان الحكيم قال «لا يوجد عنده علم حتى الان بوجود مجموعات مسلحة هدفها فقط القوات متعددة الجنسية..ان وجدت مثل هذه المجاميع فلم لا يعرفون بأنفسهم ونحن لا نعرف غير قتلة الشعب العراقي ولم يعرف فصيل عن نفسه لم يرتكب جرائم ضد الأبرياء».

وأوضح «ان سياقات الاجوبة تبين بوضوح ان ذلك قد يجرى في أجواء المصالحة الوطنية التي تعمل عليها الحكومة بالتعاون مع مختلف القوى والأطراف ويقصد بذلك انه في حالة العفو عنهم فان سماحته لا يمانع في ذلك».

ولفت البيان إلى ان الحكيم وفي معرض اجابته على سؤال حول امكانية التوصل إلى اتفاق مع بقية الفصائل التي لا تندرج في خانة الصداميين والتكفيريين اشترط بأن يكونوا من غير القتلة.

غير ان مصادر عراقية قالت ان تصريحات الحكيم بالعفو عن قتلة الامريكيين كانت واضحة ولكن يبدو ان ضغوطا امريكية اجبرته على تغيير تصريحاته والتراجع عنها.

العراق يحذر تركيا من القيام بأي توغل عسكري

■ اثينا ـ رويترز: حذر العراق تركيا المجاورة امس الخميس من القيام بأي توغل عسكري داخل منطقة حدوده الشمالية لمحاربة مسلحين أكراد يتمركزون هناك. وأشار هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي خلال زيارة لاثينا الى أنه لم يحدث اي توغل تركي حتى الان. وقال زيباري عقب لقائه ونظيرته اليونانية دورا باكوياني «اذا حدث هذا في المستقبل فسيختلف موقفنا. سيطالب العراق بعدم انتهاك حدوده وبعدم تدخل أي دولة في شؤونه الداخلية».

ولانقرة قوات خاصة قوامها نحو 1500 فرد في شمال العراق منذ التسعينات لمنع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني الى جنوب شرق تركيا. وفي وقت سابق هذا العام عززت انقرة حدودها الجنوبية الشرقية بقوات قوامها 40 الف فرد اضافة الى 220 الفا يرابطون هناك بالفعل. ولطالما حثت تركيا القوات الامريكية والعراقية في شمال العراق على اتخاذ اجراءات صارمة ضد المتمردين الاكراد الذين يستخدمون مخابئهم الجبلية كنقطة انطلاق لمهاجمة قوات عبر الحدود. وتنحو أنقرة باللائمة على حزب العمال الكردستاني المحظور في مقتل 30 الفا على الاقل منذ بدأ الحزب حملة مسلحة من أجل اقامة وطن مستقل للاكراد في جنوب شرق تركيا عام 1984. وقال زيباري «كل الدول تعلم أنه يجب احترام السيادة وأنه يجب الا يكون هناك أي تدخل في المسائل الداخلية».

وتابع قائلا «لا شك أن التطورات في العراق خطيرة للغاية بالنسبة للمنطقة بأسرها».

اكتشاف مقبرة جماعية جديدة

■ بغداد ـ قنا: اعلن هنا اليوم عن اكتشاف مقبرة جماعية جديدة غرب محافظة (ميسان الجنوبية) يعتقد أنها لاشخاص اعدموا اثناء انتفاضة اذار (مارس) عام 1991.

وقال عبدالحسين هجر وهو مسؤول بمركز الشهداء في تصريح صحافي امس ان المقبرة تم اكتشافها من قبل احد الرعاة في منطقة (صلبية) غرب المحافظة وهي منطقة صحراوية سبق وان تم اكتشاف مقبرة جماعية بالقرب منها.

وأضاف انه تم استخراج رفات بعض الجثث من المقبرة.. في حين انه لم يذكر متى تم اكتشاف المقبرة غير انه توقع أن تضم المقبرة رفات ما بين 40 الى 50 جثة.

من جهة اخري قرر مجلس محافظة البصرة جنوب العراق اقالة قائد شرطة المحافظة اللواء حسن سوادي ومخاطبة وزارة الداخلية للمصادقة على القرار وتعيين قائد جديد للشرطة.

واللواء حسن سوادي تولى منصب قائد شرطة البصرة منذ أكثر من سنة وهو ضابط محترف ليست لديه ارتباطات بالجهات السياسية العاملة في المحافظة.

مسلحون يقتلون قاضيا ينتمي لعهد صدام في بغداد

■ بغداد ـ رويترز: قالت الشرطة ان قاضيا عراقيا سابقا قتل وأصيب ابنه وسائقه حين نصب مسلحون كمينا لسيارته في غرب بغداد امس الخميس. وصالح حسن ياس الاوسي من العرب السنة وهو شخصية بارزة في جمعية للقضاة السابقين الذين يحشدون التأييد داخل البرلمان العراقي الجديد حتى يسمح لهم بالعودة الى العمل بعد أن أقالتهم سلطة الاحتلال الامريكي.

وقال نائب بارز من العرب السنة بالبرلمان وصف نفسه بأنه صديق مقرب للاوسي وطلب عدم نشر اسمه لـ«رويترز» ان الاوسي كان قاضيا بمحكمة مدنية ابان حكم الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين. وفي اطار عملية تعرف باسم اجتثاث عناصر حزب البعث أبعد قضاة وضباط بالجيش وأساتذة جامعات ومسؤولون وأعضاء اخرون بحزب البعث الذي كان يتزعمه صدام من المناصب الحكومية.

ويأمل رئيس الوزراء الشيعي نوري المالكي في تهدئة ثورة بين البعثيين السابقين واخرين من العرب السنة حيث قال الشهر الماضي انه سيعيد النظر في قواعد اجتثاث البعثيين. وتتهم بعض قيادات الاقلية من السنة وهي الطائفة التي هيمنت على الساحة السياسية ابان حكم صدام ميليشيات شيعية موالية للحكومة بادارة فرق موت طائفية ضد مسؤولين في ادارة صدام السابقة.

المحكمة الجنائية العراقية تصدر احكاما بحق 40 متهما بينهم 8 اجانب

■ بغداد ـ «القدس العربي»: اصدرت المحكمة الجنائية المركزية العراقية التي انشأها جيش الاحتلال الامريكي للحد من توافد المقاتلين الى العراق احكاما بحق 40 متهما بينهم 8 اجانب (عرب) بعقوبات تراوحت بين الاعدام والسجن لمدة سنة واحدة.

وقالت المحكمة في بيان لها امس الخميس انها اصدرت امس حكما بالاعدام شنقا حتى الموت بحق خمسة عراقيين لارتكابهم عمليات ارهابية وقتل وخطف. كما عاقبت المحكمة اربعة عراقيين بالسجن مدى الحياة لارتكابهم جرائم خطف وقتل والانضمام الى عصابات مسلحة.

واضاف البيان ان المحكمة اصدرت حكما بالسجن المؤبد بحق 12 عراقيا لارتكابهم جرائم مختلفة تراوحت بين الانضمام لعصابة مسلحة وارتكاب عمليات قتل وخطف. واشار البيان الى ان المحكمة عاقبت بالسجن 15 سنة ثلاثة متهمين (سعوديان وسوري)، كما عاقبت بالسجن 10 سنوات اربعة سعوديين، لدخولهم الاراضي العراقية بصورة غير مشروعة.

واضافت ان المحكمة عاقبت سبعة عراقيين وبنغاليا بالسجن ست سنوات لحيازتهم اسلحة محظورة، فيما حكمت بالسجن سنتين على عراقي واحد لحيازته اسلحة محظورة.

كما عاقبت المحكمة ثلاثة متهمين عراقيين بالسجن سنة واحدة لحيازتهم اسلحة محظورة.

بوتين كلف القوات الخاصة الروسية تصفية قتلة الدبلوماسيين في العراق

■ موسكو ـ اف ب: نقلت وكالة «انترفاكس» امس الخميس عن وزير الدفاع الروسي سيرغي ايفانوف ان القوات الخاصة الروسية تلقت «منذ فترة بعيدة» اوامر بالعثور على قتلة الرهائن الروس في العراق وتصفيتهم. وكلف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين القوات الخاصة تنفيذ المهمة غداة اغتيال اربعة دبلوماسيين روس في العراق خطفتهم مجموعة قريبة من تنظيم القاعدة.

واكد ايفانوف ردا على سؤال ان الوحدات الخاصة التابعة لوزارة الدفاع تلقت امرا رسميا بتصفية الخاطفين. وقال «تم تحديد الاهداف واصدار الاوامر منذ فترة بعيدة وكل الهيكلية الامنية تنشط» لتنفيذ المهمة.

واضاف ايفانوف الذي يشغل ايضا منصب نائب وزير الدفاع «الامر لا يتصل فقط بهؤلاء الحقيرين الذين قتلوا دبلوماسيينا الخمسة في العراق (قتل رجل اثناء عملية الخطف) بل يعني ايضا اي ارهابي، سواء ارتكب جرائمه في روسيا او اي مكان اخر».

وطلب بوتين من الاستخبارات الروسية نهاية حزيران (يونيو) بذل اقصى جهودها «للعثور والقضاء على المجرمين» الذين خطفوا وقتلوا الدبلوماسيين الاربعة في سفارة روسيا في بغداد، علما ان اعلان عملية مماثلة خارج الاراضي الروسية شكل سابقة.

الربيعي: محافظة المثنى ستصبح تحت سيطرة الجيش خلال أيام

■ لندن ـ يو بي آي: أعلن مستشار الأمن القومي العراقي موفق الربيعي أن محافظة المثنى (جنوب) القريبة من حدود السعودية ستصبح تحت سيطرة الشرطة والجيش العراقيين في غضون الأيام القليلة المقبلة.

وأبلغ الربيعي صحيفة «التايمز» الصادرة امس الخميس أن قوات الجيش والشرطة العراقية ستضطلع بالمسؤوليات الأمنية التي كان يتولاها 170 جندياً بريطانياً و550 جندياً استرالياً و600 جندي ياباني الأسبوع المقبل.

وقال «من الصعب الآن وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من جميع المحافظات العراقية الثماني عشرة لأن القرار النهائي يعتمد بشكل كبير على مستوى الأمن وقدرات القوات العراقية على تولي المسؤوليات».

غير أن الربيعي توقع تحسن الأوضاع الأمنية في العراق مع مرور الوقت وخاصة بعد إطلاق حكومته مشروع المصالحة الوطنية الهادف إلى ضم الجماعات المسلحة إلى العملية السياسية.